الأمم المتحدة

A/C.4/58/SR.17

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr :.General
May 2006
Arabic
Original: Spanish

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لويدل .....(أوروغواي)

المحتويات

البند ٨٣ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-58788 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٨٣ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/58/13، و A/58/13/Add.1، و A/58/13/Corr.1، و A/58/119، و A/58/205، و A/58/206، و A/58/256، و A/58/339، و A/58/450)

١ - **السيد هانسن** (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): قدم تقرير الأونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (A/58/13)، فقال إنه منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٢، ما برحت الوكالة تواجه صعوبات خطيرة في تخفيف آثار الانتفاضة على اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين المستقرين في مناطق عملياتها الثلاث الأخرى: الجمهورية العربية السورية، ولبنان والأردن.

٢ - واستطرد قائلا إن الأونروا تقدم خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، وتدير برنامجا للتمويل الصغير والمشاريع الصغيرة. ويمثل التعليم أكبر برامجها: فهو يدير ٦٥١ مدرسة توفر التعليم الأساسي لـ ٤٩٠ ٠٠٠ طالب. ومع أن الغرف الدراسية مكتظة من جراء الضغط الديمغرافي المستمر، فإن الوكالة تفتخر بجودة البرنامج، مع أن الافتقار المزمن للتمويل أدى إلى تدهور النتائج. أما البرنامج الصحي، الذي يركز على الرعاية الصحية الأولية ويتطلب مستوى استثمار كاف ومستدام، فقد حقق إصلاحات إدارية في مجالات الإعلام، وإدارة المستشفيات والإمداد بالأدوية. وتهدف الوكالة أيضا إلى تلبية احتياجات أضعف فئات اللاجئين من خلال الخدمات الاجتماعية وخدمات الإغاثة. ويواجه البرنامج الخاص بالعسر الشديد طلبا متزايدا بسبب صعوبة الحالة القائمة في الأردن، والقيود المفروضة على توظيف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والأزمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. والحالة المالية للصندوق العام تعني أن إعادة تشييد المساكن تعتمد كلية على التبرعات الخارجة عن الميزانية. وقد نما برنامج التمويل الصغير والمشاريع الصغيرة بصورة هائلة ومدّ أنشطته إلى الأردن وسوريا، مع أنه تعرقل في الأراضي المحتلة بسبب تردي الحالة الاقتصادية باطراد.

٣ - وأردف قائلا إن الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة استمرت في التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير: هبط الدخل القومي الإجمالي بنسبة ٣٨ في المائة منذ عام ١٩٩٩؛ وكان ما يربو على ٣٠ في المائة من السكان الناشطين عاطلين عن العمل؛ وفُقد حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة في إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وكان حوالي ٦٠ في المائة من الشعب الفلسطيني يعيشون أدنى من خط الفقر. واستمر توزيع الأغذية على ١٢٧ ٠٠٠ أسرة تقريبا في غزة و ٩٠ ٠٠٠ في الضفة الغربية، وإن كان ذلك بكميات أصغر بسبب عدم حصول الوكالة إلا على نصف تمويل الطوارئ المطلوب. واضطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى وقف برنامجها للمعونة الغذائية بسبب الافتقار إلى الموارد، الأمر الذي لم يكن من شأنه إلا زيادة العبء الذي تتحمله الوكالة فيما يتعلق بالمساعدة الغذائية. وجرى توفير وظائف طارئة لـ ٤١ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين، ووظائف قصيرة الأجل لـ ٢٥٠ ٠٠٠ شخص؛ ومع ذلك، تعيّن وقف كثير من تلك الأشغال بسبب الافتقار إلى التمويل. وكانت هناك زيادة كبيرة في هدم مساكن اللاجئين في قطاع غزة طوال العام الماضي؛ ومع أنه كان يجري العمل في مشاريع هامة، تعذر على الوكالة بناء المساكن على نحو يقابل معدل هدمها.

٤ - ومضى قائلا إنه طوال سنين، كانت الحالة المالية الخطرة للوكالة تمنعها من التعامل مع الأعداد المتزايدة من اللاجئين الملتزمة بهم، ولهذا السبب أجرت عددا من الإصلاحات التي أدت إلى تحسين فعاليتها بصورة هامة. ومن ناحية أخرى، أدت تدابير التقشف المختلفة التي فرضت عليها طوال السنين إلى تقويض الاستثمارات. وأدى النظام الأساسي الجديد للموظفين لعام ١٩٩٩ إلى هبوط الأجور وحدوث مشاكل خطيرة في اجتذاب الموظفين المؤهلين بصورة مناسبة والاحتفاظ بهم. وفيما يتعلق بالصندوق العام، ما برحت الأونروا تتعامل منهجيا مع حالة افتقار إلى رأس المال التشغيلي وحالة تدفق نقدي مزعزعة وضعت المرتبات في حالة محفوفة بالمخاطر. وهذا العام، للمرة الأولى، لا تواجه الوكالة نقصا في النقدية، بفضل الزيادة الطفيفة في الدخل نتيجة ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار والتسديدات الكبيرة للضرائب على القيمة المضافة التي قامت بها السلطة الفلسطينية. وإضافة إلى ذلك، جاءت مساعدة هامة من تبرعات نقدية من اللجنة الأوروبية، التي قررت زيادة سنوية بنسبة ٥ في المائة في التزامها بالتبرع المتعدد السنوات، وأيضا من بلدان مختلفة قامت بزيادة مساهماتها في الصندوق العام. وهذا التحسن الطفيف في الحالة المالية العامة للأونروا دعت الحاجة إلى توجيهه في استراتيجية لاستعادة جودة خدماتها. وقد كشف نداء الطوارئ عن بوادر على ملل الجهات المانحة، وأخذت الاستجابة تتضاءل برغم زيادة الاحتياجات، مما أدى إلى تخفيضات في توزيعات الأغذية والأنشطة الضرورية الأخرى. وتزايد اعتماد اللاجئين على الأونروا، بالنظر إلى تقلص الوكالات الدولية الأخرى ونقص الأموال التي جمعتها المنظمات الخيرية المحلية.

٥ - وأردف قائلا إن الوكالة احتفظت بعلاقات عمل جيدة مع سوريا، والأردن والسلطة الفلسطينية. وفي لبنان، أعربت الوكالة عن شكرها لموقف الحكومة البنّاء إلى حد أبعد تجاه عملها ومعاملة اللاجئين الفلسطينيين. بيد أن المشكلة الرئيسية تتمثل في الوفاء بولايتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالعمليات العسكرية، وعمليات الإغلاق الداخلي والخارجي، ورفض منح التأشيرات والتصاريح لا تزال تعطل عمل الوكالة بصورة خطيرة. واستمرت قوات الدفاع الإسرائيلية في تجاهل جميع امتيازات وحصانات الوكالة، وأدت غاراتها إلى تدمير معداتها في المدارس ومراكز التدريب والصحة. وعقب هجوم انتحاري ارتُكب في تل أبيب في أيار/مايو عام ٢٠٠٣، فرضت السلطات الإسرائيلية قيودا شديدة على حركة الموظفين الدوليين التابعين للأونروا في قطاع غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ستة موظفين تابعين للوكالة، أحدهم على أيدي قناص إسرائيلي بينما كان في منطقة تحمل علامة الأونروا بوضوح. ومن الجدير بالذكر أن الموظفين العاملين في منطقة الوكالة هم موظفو الأمم المتحدة الوحيدون في الميدان ولا يحصلون على بدل خطر. وفي جميع الأحوال، من شأن الجدار العازل الذي يجري بناؤه في الضفة الغربية أن يمثل عقبة إضافية كبيرة أمام عمل الوكالة.

٦ - واختتم قائلا إن الأونروا تعيد النظر في حالتها الراهنة وتنظر في تحدياتها في الأجل المتوسط، بغية وضع استراتيجية للسنوات المقبلة للمحافظة على هياكلها الأساسية وخدماتها عند مستويات مناسبة. ودعما لتلك العملية، قبلت الوكالة دعوة من الحكومة السويسرية لاستضافة مؤتمر خاص للمانحين الرئيسيين للوكالة والبلدان المضيفة في حزيران/يونيه عام ٢٠٠٤. وهناك أعمال تحضيرية مكثفة جارية بغية إحياء الدعم للأونروا بين المجتمع الدولي ولإقامة محفل لمناقشة المشاكل التي تواجهها الوكالة في السنوات المقبلة.

٧ - **السيد فرايدنلند** (النرويج)، مقرر الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا، قدم تقرير الفريق العامل (A/58/450)، الذي لاحظ مع القلق الصعوبات التي واجهتها

الوكالة طوال العام الماضي، ولا سيما حالتها المالية البالغة الخطورة. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أن يكفل المحافظة على خدمات الأونروا عند مستوى مقبول، من حيث الكم والكيف على حد سواء، بتمويل يضاهي النمو الطبيعي للاجئين. ويوصي الفريق العامل بأن تقوم الوكالة بتحسين إدارة المشاريع الخاصة، بما في ذلك إعداد المقترحات، ومشروع الميزانية وتقييم القدرة على البقاء.

٨ - واستطرد قائلا إن الفريق العامل يسلم بأن الأونروا قد أحرزت تقدما كبيرا في الحد من آثار العجز الهيكلي للسنوات السابقة. وتثني على المفوض العام وجميع موظفي الأونروا لما بذلوه من جهود سخية للمحافظة على الخدمات الأساسية للوكالة برغم القيود المفروضة على الموارد. ويشيد أيضا بالمفوض العام لما بذله من جهود للحصول على الأموال، وإبقاء المانحين الرئيسيين وسلطات البلدان المضيفة على علم أولا بأول والإبقاء على اهتمامهم، والبحث عن مصادر جديد للدعم والتمويل، ومحاولة توسيع قاعدة المانحين.

٩ - ومضى قائلا إن الفريق العامل يشعر بالانزعاج بسبب الآثار السيئة التي ترتبها تدابير التقشف المفروضة على الأنشطة الإنسانية للوكالة؛ ويلاحظ مع القلق انخفاض المصروفات للاجئ الواحد من متوسط بلغ ٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في العام في السبعينات إلى أقل من ٧٠ من دولارات الولايات المتحدة في العقد الأخير.

١٠ - وأردف قائلا إن مشكلة اللاجئين متعلقة بصورة وثيقة بمشكلة سياسية نشأت منذ أكثر من نصف قرن، ومن الضروري حلها نهائيا وفقا لقرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن المشاكل الحالية للاجئين إنسانية، وتدعو الحاجة إلى أن يتقاسم المجتمع الدولي المسؤولية عن معالجتها. وينبغي اعتبار خدمات الأونروا الحد الأدنى الضروري لكي يعيش اللاجئون حياة منتجة. ومن شأن أي تخفيضات أخرى في الخدمات ألا تؤدي فحسب إلى حرمانهم بصورة غير عادلة من الحد الأدنى للدعم الذي يستحقونه، بل يمكن أيضا أن تزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

١١ - واختتم قائلا إنه لتزويد الأونروا بقاعدة مالية صلبة، يحث الفريق العامل جميع الحكومات على المساهمة في ميزانيتها، وزيادة مقدارها وأداء المدفوعات في موعدها؛ ويدعو الحكومات إلى إعادة النظر في قضية التبرعات الخاصة لتراكم رأس المال العامل لإمكان المحافظة على خدمات الأونروا بدون توقف وإعادة الخدمات التي جرى تعليقها نتيجة لتدابير التقشف، وضمان ألا يتضمن الدعم المقدم من المانحين لبرامج الطوارئ أو البرامج الخاصة تخفيضا أو تحويلا للتبرعات إلى البرنامج العادي للوكالة.

١٢ - **السيدة ناصر** (المراقبة عن فلسطين): شكرت المفوض العام على تقريره، وأعربت له ولمعاونيه عن اعترافها بالجهود التي تبذل في حالة اجتماعية — اقتصادية وسياسية في غاية التعقيد.

١٣ - واستطردت قائلة إن اللاجئين الفلسطينيين ما برحوا ينتظرون حلاً عادلاً لمحنتهم المأساوية لما يربو على نصف قرن. ولا يزال ملايين الأشخاص يعيشون في ٥٩ مخيما للاجئين، لم يُقصد بها أبدا إلا أن تكون حلا مؤقتا، في الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية والأراضي الفلسطينية المحتلة. واللاجئون الفلسطينيون، مثل غيرهم من اللاجئين في العالم وطوال التاريخ، يستحقون العودة إلى ديارهم. وفي عام ١٩٤٨، شددت الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى دياره، ومنذ ذلك الحين أعيد تأكيد هذا الحق عاما بعد عام. وقد علّق اللاجئون الفلسطينيون آمالهم في التمكن من ممارسة حقوقهم على قوة إرادة المجتمع الدولي؛

ولكن إسرائيل واصلت رفضها تحمُّل المسؤولية عن حالتهم ورفضت رفضا قاطعا حقهم في العودة إلى ديارهم، مما أدى إلى تفاقم المشكلة فحسب.

١٤ - وأبرزت المتحدثة أيضا أهمية حقوق الفرد في الملكية الخاصة، بما في ذلك ملكية الأرض. وعلى إسرائيل أن تعترف بأن اللاجئين الفلسطينيين، كما هو مسجل في ملفات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، كانوا يمتلكون ٥,٥ مليون دونم من الأرض. والركن الأساسي لأي حل عادل ونهائي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يقضي بأن تعود الأرض إلى أصحابها، أو دفع تعويض عادل يكون مقبولا. وفي هذا الصدد، فإن تحديث ملفات اللجنة ومشروع الأونروا لتسجيل اللاجئين الفلسطينيين يمكن أن يساعدا في تبسيط الإجراءات التي تنطوي عليها تلك العملية الهامة. وعند معالجة حالة الفلسطينيين الذين أُخرجوا من أرضهم من الأهمية أيضا إعادة تأكيد حق الفلسطينيين الذين شُرِّدوا في عام ١٩٦٧ في العودة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفقا لما أعلنه لأول مرة مجلس الأمن في القرار ٢٣٧ (١٩٦٧)، الذي كان ينبغي تجديده منذ سنوات وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الطرفين.

١٥ - ومضت قائلة إن البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة تعيد تأكيد رغبتها في توحيد وترشيد القرارات التي جرى اعتمادها بصورة تقليدية في ذلك البند من جدول الأعمال، بدون التقليل من شأن اعتباراتها الأساسية، سواء كانت قانونية، أو سياسية أو إنسانية؛ وبدون فصل مسألة المساعدة المقدمة من الأونروا عن السياق الذي تعمل فيه وحالة حقوق اللاجئين التي يتعين عليها خدمتها؛ ومعالجة القضايا الرئيسية بوضوح وبصورة منطقية للمحافظة على تكاملها.

١٦ - وأضافت قائلة إنه طوال ما يربو على ٥٣ عاما، قامت الوكالة بدور قيِّم ولا يمكن الاستغناء عنه. ومن المؤكد أن المحنة الباعثة على اليأس التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون كانت ستصل أبعادا كارثية لولا إنشاء الوكالة، والمساعدة التي تقدمها وتفاني موظفيها بلا كلل. ونظرا للتدهور المستمر في الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المنطقة، فإن خدمات الأونروا ضرورية لبقاء كثير من اللاجئين على قيد الحياة.

١٧ - وأردفت قائلة إن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين ما زالت صعبة في جميع مناطق التشغيل، وازداد عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالات العسر الشديد. ولا تزال الأوضاع في مخيمات اللاجئين في لبنان صعبة جدا أيضا. وفضلا عن ذلك، يتضرر اللاجئون الفلسطينيون في العراق بسبب الأزمة في ذلك البلد. ويفي هؤلاء اللاجئون بالمعايير المحددة في ولاية الأونروا، ولذلك ينبغي أن تكون مسؤولة عنهم. ومع ذلك، تعرب البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين عن شكرها للأعمال التي قامت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى لتخفيف حدة حالتهم. والأوضاع الصعبة في مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ازدادت سوءاً بسبب استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي. وأدت الانتهاكات الإسرائيلية الدائمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، إلى تفاقم حالة اللاجئين الفلسطينيين بصورة خطيرة، وهُم يمثلون حوالي نصف السكان المدنيين. فقد صودرت ممتلكات آلاف اللاجئين، كما أنهم شُردوا من أماكن نشأتهم، ودُمرت أمتعتهم تحت أنقاض منازلهم التي هدمتها الجرافات، أو حزموا أمتعتهم في حالة من اليأس وهُم يفرون من إعتداءات قوات الاحتلال. ومرة أخرى، شاهدوا حياتهم تُستأصل، وأمنهم يُهدد، وكرامتهم الإنسانية تُنتهك.

١٨ - ومضت قائلة إن مخيمات اللاجئين في قطاع غزة المحتل ما زالت تتعرض لغارات واعتداءات عسكرية واسعة النطاق، ألحقت أضرارا كبيرة دمرت المساكن والهياكل الأساسية. وبينما كان المقيمون في مخيم اللاجئين في جنين يحاولون التعافي من الإعتداء الإسرائيلي الذي وقع في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٢، مدعومين بإعانة مالية من جمعية الهلال الأحمر بالإمارات العربية المتحدة، ألحقت قوات الاحتلال أضرارا أخرى ودمارا بمخيمات رفح، وخان يونس والبريج، ضمن مخيمات أخرى. والغارات الإسرائيلية في رفح، التي دمرت حوالي ٢٠٠ بيت وألحقت الضرر بعشرات المنازل والممتلكات الأخرى، وجعلت ما يربو على ٢ ٠٠٠ فلسطيني بلا مأوى، كانت أقرب الأفعال عهدا للتدمير الواسع النطاق، وشكلت انتهاكا خطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة. واستجابت الوكالة على الفور لتلك الأزمات، وأنشأت أماكن إيواء مؤقتة للاجئين بدون مأوى في قطاع غزة والضفة الغربية، وقدمت لهم أشكالا أخرى من المساعدة الطارئة؛ ولكنها واجهت صعوبات خطيرة في مواكبة وتيرة الدمار الذي أحدثته قوات الاحتلال، واضطرت للاستعانة بأموال خارجة عن الميزانية.

١٩ - واستطردت قائلة إنه منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمدا ما يربو على ٢ ٦٠٠ فلسطيني، منهم أطفال ورجال ونساء، وجرحت ٤٠ ٠٠٠ آخرين. وكثير من المقتولين والمعوقين نتيجة الإعتداءات كانوا لاجئين مسجلين لدى الوكالة. وتضررت الخدمات الصحية للوكالة بصورة خطيرة بسبب الإعتداءات. وهناك أيضا لاجئون من بين الفلسطينيين الذين يربو عددهم على ٦ ٠٠٠ لا يزالون محتجزين أو مودعين في السجون الإسرائيلية.

٢٠ - وأردفت قائلة إن القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك المواد الإنسانية، في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما زالت تضر بصورة خطيرة الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية بين اللاجئين الفلسطينيين، الذين يمثلون واحدة من أضعف فئات السكان. وأدت تلك القيود إلى عرقلة، بل كثيرا ما منعت بالكامل، الوصول إلى أماكن العمل، والمدارس، والأغذية ومياه الشرب، وأيضا الخدمات الصحية، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة، وفقد آلاف الأيام الدراسية، وارتفاع مستويات سوء التغذية والأنيميا، من بين أمراض أخرى. وإضافة إلى ذلك، فإن قيام إسرائيل بتشييد سور في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يهدد بوضع عقبة أخرى أيضا أمام توفير الخدمات للاجئين الذين يعيشون في المنطقة، كما شوهد في قلقيلية.

٢١ - ومضت قائلة إن قوات الاحتلال الإسرائيلي واصلت عرقلة عمل الوكالة والمنظمات الإنسانية الأخرى التي تقدم الدعم للشعب الفلسطيني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وفي أيار/مايو عام ٢٠٠٣، أصدرت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المختلفة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بلاغا عاما إحتجت فيه على القيود الشديدة التي فرضتها إسرائيل على تحركات تلك الجهات والاضطرابات التي سببتها لبرامجها، بما فيها توزيع المعونة الإنسانية الطارئة.

٢٢ - وأضافت قائلة إن القيود كثيرا ما تمنع وتؤخر توزيع اللوازم الإنسانية مثل الأغذية والأدوية والدم والأصناف الضرورية الأخرى. وتتعرض مركبات الوكالة للتفتيش وتعاني من تأخيرات طويلة عند نقاط التفتيش الإسرائيلية؛ وتُمنع سيارات الإسعاف من نقل المرضى الذين يحتاجون إلى عناية عاجلة. وقد تعرضت أيضا مركبات الوكالة لإطلاق النار عليها من قوات الاحتلال.

٢٣ - وأردفت قائلة إنه كثيرا ما مُنع الأطباء والممرضات والمدرسون التابعون للوكالة من الوصول إلى أماكن عملهم أو العودة إلى بيوتهم. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التحرش

بموظفيها وأهانتهم، بدنيا وشفويا على حد سواء، عند نقاط التفتيش الإسرائيلية؛ وتعرض العديد منهم للضرب والإصابة والاحتجاز. واحتجزت إسرائيل ما لا يقل عن ٦٤ موظفا ورفضت بصورة منهجية وصول الوكالة إليهم.

٢٤ - وأضافت قائلة بل إن قوات الاحتلال قتلت ستة من موظفي الوكالة، منهم السيد إيان هوك، مدير مشاريع الوكالة في جنين، الذي قتله قناص إسرائيلي أثناء قيامه بإجلاء موظفين من مجمع للأمم المتحدة محدد بوضوح اتقاء لعملية عسكرية إسرائيلية. وقد أدانت البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين تلك الاغتيالات والمذابح المستمرة للمدنيين الفلسطينيين؛ وينبغي مساءلة المرتكبين عن جرائمهم.

٢٥ - وأردفت قائلة إن مرافق الوكالة ومعداتها لم تكن في مأمن أيضا من الإعتداءات التي ألحقت الضرر بالعديد من مبانيها، بما في ذلك عدد من المدارس ومراكز التدريب والصحة. وقد قامت قوات الاحتلال أيضا بالاستيلاء على مدارس واستخدامها كقواعد ومراكز احتجاز. وتصر البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين على ضرورة السماح للأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بالوفاء بولاياتها بعيدا عن التحرش، والتخويف، والعرقلة والتدمير. وينبغي أن تمتثل السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، بالإضافة إلى التزاماتها الناشئة عن اتفاقية عام ١٩٤٦ بشأن امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقها هي مع الوكالة. وينبغي رفع جميع القيود المفروضة على حركة السلع وموظفي الوكالة، ودفع تعويض عن الأضرار التي لحقت بمرافقها ومعداتها.

٢٦ - واستطردت قائلة إن الحالة فرضت أيضا عبئا إضافيا على الموارد المحدودة للوكالة، الأمر الذي أرغمها على التركيز على الأولويات العاجلة مما أضر بالمشاريع والبرامج الأخرى، بما في ذلك عدد من الإصلاحات. واستمر ما يربو على ٧٥ في المائة من مدارس الوكالة في العمل في نوبة مضاعفة، وعملت الوكالة جاهدة للمحافظة على معدل تطبيق تحسينات خطة الدراسة التي أدخلتها السلطات التعليمية في البلد المضيف. وأدى تدهور الحالة الصحية إلى استمرار توسيع الخدمات الصحية، في حين شهدت الخدمات الاجتماعية وخدمات الإغاثة، التي تركز أساسا على تقديم المساعدة للنساء والأطفال والمعوقين، زيادة في عدد الأشخاص في حالات العسر الشديد.

٢٧ - ومضت قائلة إن الحالة أرغمت الوكالة مرة أخرى على توجيه نداءات طوارئ لجمع الأموال لبرامجها للطوارئ. ولولا تبرعات المانحين، لعجزت الوكالة عن تقديم المساعدة التي احتاجها اللاجئون. والمشاكل التي سببتها الإجراءات الإسرائيلية للوكالة ينبغي أن تكون سببا لقلق مجتمع المانحين لأنها، إضافة إلى عواقبها الإنسانية، وضعت الوكالة تحت ضغط مالي أكبر. وينبغي إيلاء هذه المشكلة الخطيرة الاهتمام الذي تستحقه. وفضلا عن جميع مشاكلها المالية، واجهت الوكالة أيضا إعتداءات، وضغطا وابتزازاً من أصدقاء إسرائيل في أماكن معينة. وتدعو الحاجة إلى وضع حد لهذه الحالة غير المقبولة والضارة، التي تقوض عمل الوكالة.

٢٨ - وأعربت عن شكر البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لمجتمع المانحين لاستجابتهم الكريمة لنداءات الطوارئ. وشكرت أيضا البلدان المانحة لمساهماتها في الميزانية العادية للأونروا وحثتها على زيادة تمويلها لتمكين الوكالة من المحافظة على المستويات الضرورية للخدمات في جميع المناطق. وقالت إن ميزانية الوكالة تغطي الحد الأدنى للنفقات المتعلقة باحتياجات اللاجئين. وعلاوة على ذلك، يساعد اللاجئون في تحمل نفقات الخدمات عن طريق نظم المشاركة في الدفع، وخطط الجهد الذاتي وحصص الاشتراك، متى كان ذلك ملائما وقابلا للاستمرار. ومن الضروري تهدئة مخاوف اللاجئين، الذين يعتبرون الصعوبات المالية التي تواجهها الوكالة بمثابة دلالات على تخلي المجتمع الدولي. وفي انتظار

التوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يتسم الدعم المالي من المجتمع الدولي بأنه ضروري بنفس قدر دعمه السياسي.

٢٩ - وفي الختام أعربت عن شكر البعثة المراقبة الدائمة لفلسطين للبلدان المضيفة للاهتمام الذي أولته للاجئين الفلسطينيين لمدة تربو على ٥٥ عاما، وحثت الأردن ولبنان وسوريا على مواصلة العمل مع الأونروا لتسهيل مهمتها. وأعربت أيضا عن شكر البعثة لتعزيز التعاون بين الأونروا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والتعاون مع منظمات إنسانية من قبيل لجنة الصليب الأحمر الدولية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطينية.

٣٠ - **السيد حسن** (الأردن): أعرب عن شكره للمفوض العام للأونروا على التقرير السنوي للوكالة (A/58/13)، وقال إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تتسم بأهمية بالغة للأردن، ولهذا السبب فإنها تصر على ضرورة التوصل إلى حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية، لتضمن للاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة، وتعويضهم وحماية حقوق جميع البلدان المضيفة.

٣١ - واستطرد قائلا إنه عملا بإعلان الوحدة بين المملكة الأردنية الهاشمية والضفة الغربية في عام ١٩٥٠، فإن معظم اللاجئين الفلسطينيين والنازحين الذين يعيشون في الأردن يعتبرون رعايا أردنيين، بصرف النظر عن حقوقهم في فلسطين، سواء القانونية أو التاريخية، التي لم تبطلها الجنسية الأردنية بأي حال.

٣٢ - وأردف قائلا إن الأردن ملجأ لما يربو على ١,٧ مليونا من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، وهُم يمثلون نسبة ٤٢,١ في المائة من جميع اللاجئين الفلسطينيين و ٩٠ في المائة من جميع النازحين في عام ١٩٦٧. وتنفق حكومة الأردن ما يربو على ٤٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة كل عام لتوفر لهم التعليم، والصحة والهياكل الأساسية، والرعاية الاجتماعية وخدمات الأمن ولتحسين أوضاع حياتهم في ١٣ مخيما في جميع أنحاء البلد. وفي عام ٢٠٠٣، خصصت الأونروا ٧٢,٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من ميزانيتها للعمليات في الأردن، في حين أنه في الفترة بين تموز/يوليه عام ٢٠٠٢ وحزيران/يونيه عام ٢٠٠٣ أنفقت حكومة الأردن ٤٢٣,١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة على الخدمات المقدمة للاجئين. وبناء عليه، يناشد الأردن جميع البلدان المانحة مواصلة المساهمة في ميزانية الأونروا، ويشكرها في نفس الوقت على الدعم الذي قدمته طوال فترة عشر سنوات؛ كما يشكرحكومة الولايات المتحدة لتبرعها في الآونة الأخيرة بمبلغ ٥٩٥ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة لبناء مدرسة جديدة للاجئين الفلسطينيين في الأردن.

٣٣ - ومضى قائلا إن الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تعرقل عمل موظفي الأونروا. وقد أورد تقرير المفوض العام أن الآونروا خسرت ما يربو على ٢٠ مليونا من دولارات الولايات المتحدة من جراء استمرار عمليات الإغلاق الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية وفرض قيود على حرية الحركة داخلها. وعلاوة على ذلك، فإنه انتهاكا للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، تواصل إسرائيل بناء حاجز الفصل في الأراضي الفلسطينية، الذي يتضمن المصادرة الجبرية للأراضي الفلسطينية وضمها، والعزل عن المدن الفلسطينية ومنشآتها، والتصفية غير المباشرة للمدن بخلق أوضاع تجعلها غير صالحة للسكنى، كما حدث في قلقيلية. وجميع التدابير العدائية التي اتخذتها إسرائيل سببت فحسب مزيدا من المعاناة، واليأس والإحباط لدى الشعب الفلسطيني، وقوضت الثقة بين الطرفين، التي لم يعد لها وجود حاليا، وعززت الحركات الراديكالية والمتطرفة.

٣٤ - واختتم قائلا إنه فيما يتعلق بالقرارات ذات الصلة بالأونروا التي كانت معروضة على اللجنة، يود الأردن مرة أخرى أن يعيد تأكيد دعمه لاخوانه الفلسطينيين، لكي تعود تلك القرارات بالفائدة على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ ويكرر تأكيد رغبته الدائمة في العمل مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق ذلك الهدف.

٣٥ - **السيد عساف** (لبنان): قدم تعازيه لأُسر موظفي الأونروا الذين فقدوا أرواحهم أثناء أداء واجباهم؛ وأعرب عن تأييده للمفوض العام في الظروف الصعبة الحالية، التي تعرض فيها للتهديد بالدبابات.

٣٦ - واستطرد قائلا إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ليست ببساطة مسألة أغذية ومساكن؛ لأنه، كما قال السيد المسيح، ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. فاللاجئون يحتاجون أيضا إلى الحرية، والكرامة، ولا سيما أرضهم. وهناك قرارات عديدة دعت إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين، بدءا بقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)، في الفقرة ١١؛ وقرار مجلس الأمن ٣٤٧ (١٩٦٧) في الفقرة ١؛ ناهيك عن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، وقرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المتعلق بقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، الذي طلبت فيه الجمعية أيضا إلى إسرائيل السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين.

٣٧ - وأردف قائلا إن محاضر دورة اللجنة السياسية الخاصة المعقودة في عام ١٩٤٩ تورد بوضوح أنه قبل قبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، سأل ممثل لبنان ممثل إسرائيل عما إذا كانت البيانات التي أدلت بها الحكومة الإسرائيلية وممثلوها تعني رفض الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وقد أجاب الأخير بأن حكومته لم ترفض تلك الفقرة أو أي جزء آخر من القرار ١٩٤ (د - ٣). ومع ذلك، منذ أن أصبحت إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة، لم تف بأحكام القرار، وتصوت اليوم ضد عودة الفلسطينيين. وخلاصة الأمر، لذلك، أن هذه قضية قانونية وسياسية تتعلق بالاحتلال والسلم والأمن الدوليين، وقد أحيلت إلى اللجنة السياسية الخاصة لأنها تنطوي على مسألة سياسية. ولو كانت هذه قضية اجتماعية لكانت قد أحيلت إلى اللجنة الثالثة.

٣٨ - ومضى قائلا إنه بالإضافة إلى محاولة طرد اللاجئين الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت إسرائيل في إضطهاد واغتيال موظفي الوكالة التي أنشئت لمساعدة اللاجئين، كما ورد في الفقرة ٧ من تقرير الأونروا؛ ودمرت منشآتها وشنت غارات مسلحة على مكاتبها، على النحو الموصوف بوضوح في الفقرة ١٧١ من التقرير؛ واستولت على أموال الوكالة بفرض رسوم استيراد على السلع التي تدخل الأراضي الفلسطينية عن طريق الموانئ الإسرائيلية. وقد قال نابليون ''إذا فُتحت المدارس أُغلقت السجون''، ولكن إسرائيل تغلق مدارس الأونروا وتحولها إلى سجون.

٣٩ - وأردف قائلا إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تحتل أولوية عليا لدى لبنان، الذي يرتكز وضعه على ثلاثة أعمدة: أولا، يرفض الفلسطينيون أنفسهم البقاء في لبنان ويريدون العودة إلى وطنهم؛ وثانيا، رفض اللاجئين الفلسطينيين الاستقرار في لبنان مسجل في دستور لبنان، ويشكل الآن إحدى مواده؛ وثالثا، يتجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قدرته الاستيعابية ويسبب اختلالا ديمغرافيا في البلد.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الفقرة ٣٨ من تقرير الأونروا تشير إلى أن المجموع الكلي الذي خصصته للبنان بلغ ٥٠,١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. ولما كان عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبلغ ٣٩١ ٠٠٠ لاجئا، لذلك يبلغ المصروف للفرد الواحد خمسة سنتات في اليوم. وأعرب عن شكره للبلدان المانحة التي تساعد في تصحيح هذه الحالة. ولا تزال الأونروا تمثل حلاً مؤقتا لمشكلة اللاجئين

الفلسطينيين؛ والحل الدائم الوحيد هو السماح لهم بالعودة إلى وطنهم، ولهذا الغرض ينبغي أن تواصل الوكالة تسجيلهم ليتمكنوا من المحافظة على هويتهم السياسية كلاجئين وهويتهم الوطنية كفلسطينيين، وليكونوا مستعدين للّحظة التي يتمكنوا فيها من العودة.

٤١ - **السيد رحمن** (بنغلاديش): أعرب عن قلقه العميق لتردي الحالة في الشرق الأوسط. وقال إنه نقلا عن تقرير الأونروا، أصبح ما يربو على ١٠ ٠٠٠ فلسطينيا بدون مأوى نتيجة عمليات هدم المساكن منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠. والقيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية قلصت بصورة خطيرة حرية حركة الفلسطينيين وفاقمت حالتهم الإنسانية الصعبة بالفعل. والتدابير المعوقة المفصلة في التقرير تشير إلى القيام بمحاولات مدروسة لتقويض وظيفة وأنشطة منظمة مكرسة لرسالة نبيلة وإنسانية، انتهاكا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة، واتفاق كوماي - مايكلمور الثنائي لعام ١٩٦٧ بين الوكالة وحكومة إسرائيل. وتكرر بنغلاديش تأكيد دعوتها لإسرائيل لضمان تحرك موظفي الوكالة بدون قيود، والامتناع عن التدخل في أنشطتها لتتمكن من الوفاء بمسؤولياتها.

٤٢ - واستطرد قائلا إن بنغلاديش تثني على عمل الأونروا وتسلم بأنها قد حققت تحسنا في تنسيق أنشطتها الطارئة في الميدان وصلاتها الوثيقة بلجنة الصليب الأحمر الدولية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وقد مدت الوكالة نطاق مشاريعها للتمويل الصغير والائتمان الصغير إلى مناطقها في لبنان وسوريا عقب نجاح إدخالها في غزة والضفة الغربية؛ وتود بنغلاديش أن تشارك خبراتها في هذا المجال مع اخوانها الفلسطينيين.

٤٣ - ومضى قائلا إن بقاء اللاجئين على قيد الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يتوقف بشكل قاطع على استمرار الأونروا في الحصول على الدعم؛ غير أن بنغلاديش يساورها القلق بسبب تدهور الحالة المالية للوكالة حيث أصبحت الأزمة في الشرق الأوسط أكثر عمقا. وقد انخفض الدعم المقدم من المانحين في عام ٢٠٠٣، بالنظر إلى أن التبرعات الموعودة لم تؤمّن إلا نسبة ٤٠ في المائة من المبلغ المطلوب في النصف الأول من العام. وتطلب بنغلاديش إلى المجتمع الدولي أن يزيد تبرعاته لميزانية الأونروا في هذا الوقت الحرج، لأن الفلسطينيين ضحايا أسوأ مأساة شهدتها الإنسانية، وتقع على جميع البلدان مسؤولية أدبية لدعم قضيتهم.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الإصلاح وتجديد النشاط أساسيان، ولذلك ترحب بنغلاديش بمبادرات الوكالة لتحسين إدارتها وبرامجها، وتشجعها على المثابرة على الإصلاح لتصبح أفضل تجهيزا للوفاء بولايتها. واختتم قائلا إن بنغلاديش تود الإعراب عن أعمق تعازيها لأسر موظفي الأونروا الذين جادوا بحياتهم لتحسين حياة الأشخاص الذين كانوا مسؤولين عنهم.

٤٥ - **السيد معلوف** (الولايات المتحدة): قال إن الولايات المتحدة، بتبرعها المالي الكبير للأونروا، دلّت على أنها لم تتوقف عن دعم مبادرات الإغاثة الإنسانية لمصلحة اللاجئين الفلسطينيين. وفي عام ٢٠٠٢، تبرعت الولايات المتحدة بمبلغ ٨٨ مليونا من دولارات الولايات المتحدة في الميزانية العادية و ٣١ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لنداء الطوارئ. والولايات المتحدة، بوصفها المتبرع الفردي الرئيسي، تدعم ولاية الوكالة وترى أن برنامجها يمثل قوة للاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، فإنها بحاجة إلى دعم مالي أكبر بصورة عاجلة، ولذلك فإنه يحث الدول الأخرى على زيادة تبرعاتها لتمكين الوكالة من الوفاء بالكامل باحتياجات اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

٤٦ - واستطرد قائلا إنه نظرا لأن قرارات الجمعية العامة تكون أكثر فعالية بكثير عند اعتمادها بتوافق الآراء، تشعر الولايات المتحدة ببالغ الأسف للإخفاق في التوصل إلى توافق

في الآراء أوسع نطاقا بشأن القرارات ذات الصلة بالأونروا في السنوات السابقة. وتريد الولايات المتحدة تأييد قرار بشأن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين، ولكنها لم تصوت لصالح عدة قرارات في هذا الموضوع لأنها رأت أنها تجاوزت مجرد الجوانب الإنسانية وجرت صياغتها في عبارات يمكن أن ترتب انعكاسات على مفاوضات السلام في المنطقة.

٤٧ - وأضاف قائلا إنه لتجديد نشاط الجمعية العامة وتركيز الانتباه الدولي على الاحتياجات المالية للأونروا واحتياجات اللاجئين الفلسطينيين من المساعدة، تدعو الحاجة إلى تبسيط قرارات اللجنة الرابعة. وأثناء المناقشات العامة للجمعية العامة بشأن إصلاح الأمم المتحدة، طلبت الولايات المتحدة إلى الجمعية الإسراع في تجميع المواضيع. ومع ذلك، في حين كانت هناك أسباب تدعو إلى تحويل مسألة الأونروا إلى موضوع يُبحث كل ثلاث سنوات، أيدت الولايات المتحدة استمرار اللجنة الرابعة في النظر فيها سنويا، على الأقل أثناء بقاء الوكالة في حالة مالية خطيرة، أو لحين إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين.

٤٨ - واختتم قائلا إن الولايات المتحدة تأمل في اعتماد قرار موحد بتوافق الآراء، وترى أن من المتوقع أن تستفيد جميع الأطراف من إقتراحها - المجتمع الدولي، والأمم المتحدة وعملية إصلاحها، واللاجئون الفلسطينيون. وأخيرا، كرر تأكيد أن حكومته تريد حلا قائما على دولتين ولا تزال ترغب في تخفيف المعاناة التي طال أمدها للاجئين الفلسطينيين.

عُلقت الجلسة الساعة ١٧/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٧/٤٥.

٤٩ - **السيد سباتافورا** (إيطاليا)، تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان التي قدمت طلبات إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا؛ والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وأيسلندا وهي بلد عضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي تنتمي إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فأشاد بموظفي الأونروا الستة الذين فقدوا أرواحهم في عام ٢٠٠٣ وهُم يؤدون واجباتهم، وأعرب عن خالص أمله في استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط حالا، لتوفير حل عادل وثابت ومنصف لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بدون إبطاء، في إطار اتفاق نهائي بشأن الوضع الدائم وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ولذلك كانت الخدمات التي تقدمها الأونروا ضرورية إلى حد بعيد لضمان حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

٥٠ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي لاحظ مع القلق التقرير السنوي للمفوض العام (A/58/13)، الذي أكد أن اللاجئين، وهم أضعف قطاعات الشعب الفلسطيني، هُم الذين يعانون إلى أبعد حد من التدهور الخطير في الحالة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية. وساوره القلق بصفة خاصة لنقص التغذية وتدمير المساكن في مخيمات اللاجئين، وهو ما يؤثر على المرأة والطفل بوجه خاص. وساوره القلق بوجه خاص بشأن الأخير، ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على بذل كل ما يمكن لتوفير حماية خاصة لهم ولضمان الاحترام الكامل لحقوقهم.

٥١ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يكرر تأكيد معارضته لبناء الحاجز الفاصل الإسرائيلي في شكله الحالي، لا لأنه يمثل انتهاكا للقانون الدولي ويعرض للخطر البحث عن حل سياسي للنزاع فحسب، بل أيضا بسبب العواقب الإنسانية الفاجعة التي ينطوي عليه للشعب الفلسطيني. وتدهور الحالة على الطبيعة جعل من الأصعب بكثير تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. ويحث الاتحاد الأوروبي مرة أخرى الحكومة الإسرائيلية على السماح بالوصول الكامل، والمأمون وغير المقيد للممتلكات والموظفين الدوليين والإنسانيين، على النحو المطلوب في خارطة الطريق،

واحترام الأحكام والممارسات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي.

٥٢ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي هو المتبرع الرئيسي لتمويل الأونروا، وهو على استعداد لمساعدتها لتلبية احتياجاتها المتزايدة. ويحث الاتحاد الحكومة الإسرائيلية على الامتناع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية الصعبة بالفعل للشعب الفلسطيني، واتخاذ التدابير المطلوبة في خارطة الطريق، لتحسين أمنهم واقتصادهم وحالتهم الإنسانية، بدون إبطاء. وفي عام ٢٠٠٢، تبرع الاتحاد الأوروبي بما يربو على ١٦٠ مليون يورو، ويتوقع زيادة مساعدته للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة. وجدير بالذكر أن اللجنة الأوروبية قدمت موارد إضافية للمساعدة الإنسانية، مع المحافظة في الوقت ذاته على مستوى تمويلها لبرامج التنمية الجارية.

٥٣ - واستطرد قائلا إن عجز التمويل في نداءات الطوارئ مثير للقلق بوجه خاص، لأنه يهدد بزيادة تخفيض المساعدة المقدمة في الوقت الذي زادت فيه الاحتياجات أكثر من أي وقت مضى. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي مبادرات المفوض العام لتوسيع نطاق مجتمع المانحين، ولا سيما عن طريق زيادة التبرعات من دول الخليج والبلدان العربية والإسلامية الأخرى، ومن المؤسسات المالية الإسلامية. ويرى أنه ينبغي أيضا دراسة آليات التمويل البديلة.

٥٤ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بنقل ضريبة القيمة المضافة والضرائب الأخرى التي احتجزتها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية، مما جعل بالإمكان إعادة المبالغ المستحقة للأونروا؛ ويحث الاتحاد إسرائيل على نقل رسوم الموانئ وجميع الضرائب الأخرى المتعلقة بالتخزين، وغرامات التأخير والترانزيت، المفروضة على السلع المتجهة للوكالة.

٥٥ - ومضى قائلا إنه في حين يسلم الاتحاد الأوروبي بالدور الرئيسي للأونروا في مشكلة اللاجئين، فإنه يود إبراز أهمية التعاون بين السلطة الفلسطينية، ومجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، لتحقيق نهج واحد ومتساوق من المجتمع الدولي بوجه عام في معالجة الأزمة الاقتصادية والإنسانية، ولمعالجة مشاكل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، والمساعدة الاجتماعية، وتوفير الدعم وإعادة التأهيل. ولما كانت هناك قيود على الموارد، فإن الاتحاد الأوروبي على ثقة من أنه سيجري تجنب تداخل البرامج، للاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الإنسانية المتزايدة للشعب الفلسطيني. وفي الختام، أعرب عن تأييد الاتحاد الأوروبي الكامل للبيانين اللذين أدلت بهما الولايات المتحدة وفلسطين فيما يتعلق بتبسيط القرار ذي الصلة بالوكالة.

٥٦ - السيد فلوح (الجمهورية العربية السورية): قال إنه بعد أكثر من نصف قرن غرق فيه الشرق الأوسط في الكارثة الحالية، لا ترى سوريا أقل أمل على قرب انتهاء مأساة الشعب الفلسطيني. بل بالعكس تماما، كثفت السلطة القائمة بالاحتلال حملتها الإرهابية الشرسة، وهاجمت المدنيين الفلسطينيين الأبرياء. وأدت هذه السياسة إلى تدهور الأوضاع الصحية، وزيادة الفقر والبطالة، وتشرد آلاف الأشخاص الذين دمرت بيوتهم.

٥٧ - واستطرد قائلا إن تقرير الأونروا يصف العقبات والقيود التي تواجهها الوكالة في الوفاء بمهمتها، نتيجة لسياسة الحبس والسياسات الوحشية الأخرى التي تفرضها إسرائيل، التي لم تهاجم فحسب الموظفين الذين يقدمون المساعدة الإنسانية، بل أيضا اغتالت ستة من موظفي الأونروا. وهذا يكشف بوضوح الطابع الإرهابي للسياسات الإجرامية لإسرائيل، ويشكل انتهاكا خطيرا لأحكام القانون الدولي،

وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

٥٨ - وأردف قائلا إن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا يعاملون على قدم المساواة مع المواطنين السوريين، وبرغم العبء المالي الهائل الذي يتضمنه ذلك، يجري تقديم كل مساعدة ممكنة للأونروا واللاجئين الفلسطينيين لتمكينهم من العيش حياة كريمة إلى أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وكما لوحظ في تقرير المفوض العام، خصصت الحكومة السورية ٩٤ مليونا من دولارات الولايات المتحدة لهذه المهمة في عام ٢٠٠٣ وحده. ويشير التقرير أيضا إلى الأزمة المالية التي تواجهها الأونروا، وفي هذا الصدد، تحث سوريا المانحين على زيادة تبرعاتهم لميزانية الوكالة.

٥٩ - ومضى قائلا إنه تقع على المجتمع الدولي كله مسؤولية فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين، وترى سوريا أنه ينبغي أن تستمر الأونروا في تقديم الخدمات لحين إيجاد حل لهذه الحالة. وتعارض سوريا إجراء تخفيضات في خدمات الأونروا في أي من ميادين عملياتها، وتؤكد أهمية مواصلتها تنفيذ برامجها، بما في ذلك المساعدة العينية. وينبغي ألا تسمح الوكالة بأن تؤدي الأزمة التي تواجهها إلى تفاقم الحالة المالية للاجئين الفلسطينيين والبلدان المضيفة لهم. وتأمل الجمهورية العربية السورية في أن تتمكن الوكالة من مواصلة أنشطتها في مناطق عملياتها الخمس الحالية، بدون أي تمييز.

٦٠ - واختتم قائلا إن تجاهل خطورة الأزمة التي تسببها مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء المنطقة من شأنه أن يعرقل البحث عن تسوية دائمة ويشكل انتهاكا للقانون الدولي. وترى سوريا أن الحالة التي خلقتها إسرائيل باستفزازاتها واعتداءاتها، التي أدت إلى وقوع ٢ ٦٠٠ ضحية من الفلسطينيين منذ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٠، ناتجة عن سياساتها الشريرة وتُظهر بوضوح عدم رغبتها في تحقيق سلم عادل وعام في المنطقة أو في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. وهذه الحقوق ينبغي أن تقوم على الاعتراف بالشرعية والحقوق لجميع الشعوب، بما في ذلك حق اللاجئين في العودة إلى أرضهم، الذي ما برحت الجمعية العامة تعيد تأكيده منذ عام ١٩٤٨.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.